

الدرس المائة وأربعة عشر

خلاصة البحث:

كان البحث، إذا مات المكفل الأول للمكفل، فرجع إلى الثاني، ثم مات الثاني فرجع إلى الثالث، والحال أنّ المجتهد الثاني كان يجوز البقاء على الميت، ولكن المكفل لم يبق في هذه المسألة على تقليد الميت الأول وفُقدَ الثاني، والآن توفي الثاني فـ«فُقدَ الثالث»، في الوقت نفسه الثالث يجوز البقاء، فهل في الفرض الجواز للمكفل البقاء على الثاني خاصة أو بصورة عامة له الرجوع إلى الأول أيضاً، وبمعنى أنّ فتوى الجواز من الثالث لا يلزم المكفل الرجوع إلى من كان يقلده قبل رجوعه إليه، وقوله: «يجوز البقاء» يوحى إلى المكفل الذي كان مقلداً سابقاً دون فرق بين الأول والثاني، لأنّه يصدق التقليد على الأول مسلماً أيضاً بتقلidente إيه، وكذا بالنسبة إلى المجتهد الثاني، إذن لا مانع من القول إنّ هذا المكفل له الرجوع إلى الأول والثاني بصورة عامة، والمانع الحاصل في وبين هو رجوع المكفل إلى الميت بعد رجوعه إلى الحي، حيث قيل لا يجوز.

بقي هنا أمر يمكن اعتباره مانعاً في هذه المسألة وهو، إذا قُدِّمَ مجتهداً ثم توفي هذا المجتهد وفُقدَ حيّاً، فعدم جواز الرجوع مرة أخرى من هذا الحي إلى الميت، وإذا فرض أنه رجع إلى الحي وتوفي هذا الحي أيضاً، والآن ليس هناك من مجتهد يرجع إليه، فهل يمكن أن يقال إنه مخير بين الرجوع إلى المجتهد السابق أو

صفحة 430

المجتهد الأول؛ لأنّه قُدِّمَ الأخير أيضاً، وبعد فقده لكليهما فهو مخير بينهما.

الظاهر أنه بعد رجوع المكفل إلى الحي لا يجوز له الرجوع مرة أخرى إلى الميت، ويمكن التصريح بهذا الكلام إذا قلنا بوجود الحي فعلاً، في هذا الفرض - لا يجوز الرجوع عن الحي إلى الميت بعد الرجوع إلى الحي - الكلام تام وصحيح، وأمّا إذا قلنا بموت الحي فعنده لا فرق بين الأول والثاني إذن فهو مخير بينهما يرجع إلى أيّهما شاء، فعليه إذا رجع المكفل إلى الثالث الذي يقول: «يجوز البقاء» له الرجوع إلى أيّهما شاء.

وأمّا إذا قلنا: «لا يجوز العدول إلى الميت مطلقاً» ففي هذه الصورة لا فرق في فتوى المجتهد الثالث بين قوله بالجواز أو الوجوب في كلا الصورتين على المكفل الرجوع إلى الثاني دون الأول.

كلام المرحوم المحقق العراقي:

ذكر المرحوم المحقق العراقي (قدس سره) كلاماً في حاشية العروة فلا يأس من الإشارة إليه - لأنّ المرحوم العراقي لا يفرق في الجواز بين قول الثالث بالجواز والوجوب فللمكفل البقاء على الأول أو الثاني مع أنّ السيد في العروة قال: «الأظهر البقاء على الثاني» - قال المرحوم المحقق العراقي (قدس سره): «الأقوى فيه تخierre في البقاء على أيّهما» أي أنه مخير بينهما «لأنّ نسبة

البقاء بالإضافة إلى كل منهما على السوية» أي نسبة البقاء إلى الأول والثاني على السوية «وتوجه عدم صدق البقاء على الأول بعد فرض تقلide الثاني على خلافه مدفوع» أي إذا توهم متوجه أن المكالف بعد موت الأول رجع إلى الثاني فهذا لا يصدق البقاء عليه، وهذا التوجه مدفوع «بأن مرجع فتوى الثالث بالبقاء على اعتقاده» أي لأن الثالث عند الافتاء بالبقاء يعتقد بمقتضى «الاستصحاب بقاء الأحكام المأخوذة من السابق ولو واقعاً» أي أن الثالث عندما يكتب في رسالته يجوز أو يجب البقاء يعني عدم

صفحه 431

حرمة البقاء، والاعتقاد ببقاء الأحكام المأخوذة السابقة من الأول أو الثاني وحجية كل منهما نافذ ومستحب بقاء الحجية، نقول ببقائهما «وإلا فالحكم الظاهري تابع لموضوعه وهو مرتفع قطعاً» أي أن الحكم الظاهري تابع لموضوعه وقد ارتفع موضوعه قطعاً، لا يمكن للشخص أن يستحب الأحكام لنفسه، وذلك لأنه رجع إلى الثاني حجة عليه ولا حجية للأول عليه، ولذا عدم إمكان الاستصحاب المأخوذ السابق من الأول.

ثم قال: «وهذا الاحتمال بالنسبة إلى الحكمين السابقين على السوية ولازمه اعتقاد الثالث جريان الاستصحاب في حق مقلده بالإضافة إلى كل منهما بلا ترجيح». تكون النتيجة التخيير لا باعتبار الاستصحاب في حق المقلد، لأن المقلد بعد الرجوع إلى الثاني له الاستصحاب للبقاء بالنسبة للأحكام عند الثاني، أما البقاء بالنسبة للأحكام عند الأول فلا جريان للاستصحاب.

هذا البيان من المرحوم المحقق العراقي جيد ودقيق تكون نتيجته أن الاستصحاب عند الثالث صحيح وبذلك يجري عند مقلده، ولكن هذا الكلام مخدوش، لأنه لا يمكن القبول أن ما أجراه الثالث من الاستصحاب يجري في حق مقلده أيضاً، لأن الثالث لم يكن عاماً بفتوى الأول والثاني، مثلاً أن زيد كان مقلداً للأول فمات، ثم قُلد الثاني، وبعد تقليد الثاني لا مجال لاستصحاب فتاوى الأول، وهذا ما ذكرناه في بحوثنا السابقة، لأن المقلد بعد رجوعه إلى الثاني كان له البقاء على الأول استناداً على «يجوز البقاء» الثاني، ولكنه لم يبق على الأول ورجع إلى الحي والعدول إلى الحي له حجية فعلية، ومع وجود الحجية الفعلية لا يبقى مجال للشك كي تستحب قول الأول، فلا يبقى أمامنا إلا القول إنه مخير بين الأول والثاني حيث يقال: «لا يجوز العدول عن الحي إلى الميت» ونقيد هذا بحياة الثاني، أما إذا مات الحي فلا مانع من التخيير، وكل هذا إذا كان الثاني قائلاً بجواز البقاء.

صفحه 432

وأماماً إذا قلنا لا يجوز العدول من الحي إلى الميت مطلقاً، فلا يجوز له الرجوع إلى الأول بتاتاً، وقلنا آنفاً لا يمكن اعتبار هذا الاطلاق. وعلى كل حال فإننا نقوي ما اختاره المرحوم العراقي من التخيير.

بيان المرحوم السيد في العروة

يقول السيد (قدس سره) في العروة: «الأظهر البقاء على الثاني»، قلنا إنّ ما ذهب إليه الثالث «يجوز البقاء» يشمل «يجوز البقاء الثاني» أيضاً أم لا؟ قال البعض، نعم يشمل، ومرادهم أن قول الثالث «يجوز البقاء» ومع قول الثاني «يجوز البقاء» يمكن البقاء على الأول، وأماماً مع عدم شمول «يجوز البقاء الثالث» على «يجوز البقاء الثاني»، فبقاؤه على الأول يكون بلا استناد، وهذا ما اختاره الوالد المعظم واستدل بنفس هذا الاستدلال.

ولكن هل أن قول الثالث «يجوز البقاء» شامل لـ «يجوز البقاء» الثاني أم لا؟ وهذا أولاً، ثانياً: هل تكون مسألة «يجوز البقاء» أنه بعد موت الثاني كسائر فتاواه أم لا؟ وقلنا استناداً إلى «يجوز البقاء» الثالث يكون المكالف مخيراً بالبقاء على الأول أو الثاني.

إن قلت: على أي استناد يجوز للمكالف البقاء على الأول أو الثاني؟

- قالت: هنا أمران: 1 - بقاء المكّلّف على الأول وعدم بقائه لا يحتاج إلى مبني شمول «يجوز البقاء» الثالث على «يجوز البقاء» الثاني.
2 - لا تحتاج إلى استصحابين وجريانهما عند الثالث.

ويمكن أن يقال إنّ البقاء على الأول والثاني يستند إلى جواز البقاء الثالث الحي الذي كان يقول: إذا كان تقليدك صحيحًا جاز لك البقاء، فكان تقليده من الأول ومن الثاني صحيحين، وكان فرضنا حصول التقليد الأول والثاني صورة صحيحة، هذا تمام الكلام في الفرض الأول.

صفحه 433

الفرض الثاني: إذا كان المجتهد الثاني يقول «يجوز البقاء»، والمكّلّف رجع إلى الثاني بعد موت الأول في جميع المسائل، ويقول الثالث أيضًا «يجب البقاء»، (مع الفرض بتساوي جميع هؤلاء المجتهدين) قال المشهور: يتعين الأول خلافاً للفرض الثاني، وقال السيد: «الأظهر الثاني».

ما هو دليل ومستند المشهور في هذا الفرض، والحال فالعقل يأمر المكّلّف بعد موت مجتهد أن يختار لنفسه مجتهداً آخرًا، ويواجه بفتوى الثالث الذي يقول: «يجب البقاء» عند حسب نظرية الثالث رجوع الأول إلى الثاني باطل، وأنه بالنسبة إلى أعماله السابقة معذور، فعليه الآن أن يرجع إلى الأول لأنّه هو المتعين.

نظريه الاستاذ المعظم:

يظهر أنّ دليل المشهور مخدوش، وذلك، أنّ هذا المكّلّف بعد رجوعه إلى الثاني لا ينظر إلى صحة تقليده الأول، بل إنّ مشروعية تقليده الأول مستند إلى حجية فعلية يرجع إلى زمانه، وعندما يقول الثالث «يجب البقاء» نسأله عندما بقي المكّلّف يقول «يجوز البقاء» الثاني على الأول في جميع المسائل هل كان تقليده صحيحاً أم لا؟ فكان بنظر المرجع الثاني صحيحاً، ولا يلزم الأخذ بنظر الاعتبار الصحة من مناظر الثالث، بل يقول العقل يجب الرجوع إلى الحي، والحي يقول «يجوز أو يجب أو يحرم البقاء»، دون أدنى تقدير، فعليه يستطيع المكّلّف البقاء على الأول أو الثاني لا يتعين الأول. إذن المختار عدم الفرق بين الجواز والوجوب في البقاء ولا قبل بما قدموه من تفصيل.

الفرض الثالث: إذا كان الثاني يقول: «يحرم البقاء» والثالث: «يجب البقاء» فهنا نظريات:

الأولى: قال المرحوم الشيخ الأنصاري في بادئ الأمر وجوب البقاء على الثاني ثم رجح البقاء على الأول.

صفحه 434

الثانية: قال المرحوم المحقق الاصفهاني: يجب البقاء على الثاني.

الثالثة: قال المرحوم الحكيم في كتابه «المستمسك»: تعين الأول، سواء قال الثاني يجب البقاء أو يحرم البقاء.

تبين أنّ المحاور الأصلية تتشكل من هل أنّ قول الثالث «يجب البقاء» يشمل قول الثاني القائل: «يحرم البقاء» أم لا؟ قال المرحوم الشيخ الأنصاري: يلزم التناقض، وقال المرحوم الاصفهاني: لا يلزم التناقض، وقال المرحوم الحكيم: يلزم التناقض واللغوية معاً.